Minia J. of Agric. Res. & Develop., Minia Univ., Vol. 45 (4): 823 - 836, 2025

Minia Journal of Agricultural Research and Development

Journal homepage & Available online at:
https://mjard.journals.ekb.eg

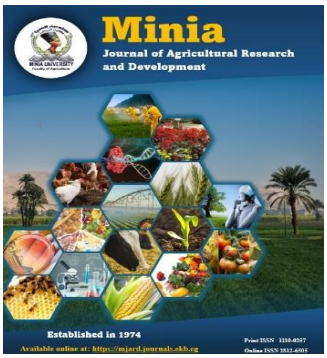

دور الاقتصاد الرياضي في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية

محمد مسعد كامل مسعود

Received: 12 Oct. 2025 Accepted: 20 Oct. 2025

مُستخلص البحث

هدفت الدراسة إلى تقييم دور الاقتصاد الرياضي في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على كيفية تحقيق هذه الأهداف من خلال الاستثمارات الرياضية والسياسات الحكومية الداعمة. كما هدفت الدراسة إلى تحليل الآليات المناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحديد التحديات التي تواجه تطوير القطاع الرياضي، واقتراح حلول عملية للتغلب عليها ، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الرياضي يشهد نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٥ مليار ريال في عام ٢٠١٩ إلى ٨٢.٥ مليار ريال في عام ٢٠٢٤ ، كما أن استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى ساهمت بشكل كبير في زيادة الإيرادات السياحية وتنشيط قطاعات أخرى مثل الضيافة والنقل ، وكذلك فإن الاستثمار في البنية التحتية الرياضية أدى إلى خلق فرص عمل جديدة، حيث بلغ عدد الوظائف المتوفرة في القطاع الرياضي حوالي ٣٩,٠٠٠ فرصة بحلول عام ٢٠٢٤ ، فضلا عن وجود حاجة إلى سياسات حكومية واضحة لتحفيز الاستثمار في القطاع الرياضي وتعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الرياضية ، بالإضافة إلي أن التحول الرقمي في إدارة الفعاليات الرياضية أصبح ضرورة لتحقيق الكفاءة والإنتاجية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات طويلة الأمد للاستفادة القصوى من الفعاليات الرياضية الكبرى وتقليل التكاليف المرتبطة بها ، وكذلك تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية الرياضية وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة ، بالإضافة إلي تحسين تجربة الزوار والمجتمع المحلي لضمان تحقيق فوائد مستدامة من الاستثمارات الرياضية ، فضلا عن تعزيز التعليم والتدريب لتطوير الكفاءات الوطنية القادرة على دعم النمو الاقتصادي من خلال القطاع الرياضي ، وكذلك وضع سياسات واضحة لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠.

الكلمات الدالة :الاقتصاد الرياضي، النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، الاستثمارات الرياضية، رؤية ٢٠٣٠، الاستدامة المالية.

أولا: المقدمة:

تشهد المملكة العربية السعودية تحولًا جذريًا في قطاع الرياضة، حيث أصبحت الرياضة أحد الركائز الرئيسية لرؤية ٢٠٣٠ الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. وفقًا للإحصائيات، بلغت مساهمة القطاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نحو ٢١.٦ مليار ريال في عام ٢٠٢٣، مع توقعات بارتفاع هذه المساهمة إلى ٨٢.٥ مليار ريال بحلول عام ٢٠٣٠ (وزارة الرياضة السعودية، ٢٠٢٣) ، أصبح الاقتصاد الرياضي أحد القطاعات الواعدة في السنوات الأخيرة التي تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني في العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، تم وضع استراتيجيات طموحة لتطوير هذا القطاع بهدف زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة للشباب السعودي (الهيئة العامة للرياضة، ٢٠٢٣)

*** Corresponding author:**
E-mail address:

من المتوقع أن يصل عدد الشركات المحلية العاملة في مجال الألعاب إلى ٢٥٠ شركة بحلول عام ٢٠٣٠، مما سيساهم في توفير حوالي ٣٩,٠٠٠ فرصة عمل وزيادة إسهام القطاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى حوالي ١٣ مليار دولار (صندوق الاستثمارات العامة، ٢٠٢٣)

لم تعد الرياضة مجرد نشاط تنافسي أو وسيلة ترفيهية، بل تحولت إلى صناعة متكاملة تضم عدة قطاعات مثل الإعلام، التسويق، السياحة، والتعليم، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (المركز الوطني لإدارة المشاريع الرياضية، ٢٠٢٤)

وفي هذا الصدد، تعمل المملكة على تعزيز دور الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي الشامل والعمل اللائق للجميع، حيث يمكن للقطاع الرياضي المساهمة بشكل كبير في خلق فرص العمل وإنتاجية اقتصادية أعلى (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٣)

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الاستثمار في القطاع الرياضي جزءًا من الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي في المملكة، حيث يسعى المسؤولون إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني. فقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين زيادة مستوى التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٢٤)

ومن المتوقع أن يواصل القطاع الرياضي نموه بشكل كبير خلال السنوات القادمة، مع تحقيق إيرادات تصل إلى ٣١.٦ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢٤، مما يعكس أهمية هذا القطاع كأحد المحركات الرئيسية للاقتصاد السعودي (وزارة الرياضة، ٢٠٢٣)

تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى تحويل الرياضة إلى محرك اقتصادي رئيسي من خلال استضافة الفعاليات الرياضية الدولية، وتطوير البنية التحتية الرياضية، وتعزيز السياحة الرياضية. على سبيل المثال، استضافت المملكة أحداثًا رياضية عالمية مثل سباقات الفورمولا ١ وكأس السوبر الإسباني، وتستعد لاستضافة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٣٤ (وزارة الرياضة السعودية، ٢٠٢٣). بالإضافة إلى ذلك، أطلقت المملكة مبادرات مثل مشروع "الاستثمار والتخصيص" للأندية الرياضية، الذي يهدف إلى رفع قيمة الدوري السعودي للمحترفين إلى أكثر من ٨ مليارات ريال بحلول عام ٢٠٣٠ (جريدة الرياض، ٢٠٢٣) ، يواجه القطاع الرياضي في المملكة العربية السعودية عدة تحديات لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، وعلى الرغم من الجهود المبذولة ضمن رؤية ٢٠٣٠ لتعزيز دور الرياضة كمحرك للنمو الاقتصادي، إلا أن هناك عوائق يجب التغلب عليها. تتمثل هذه التحديات في:

- تنظيم الفعاليات الكبرى :تنظيم الأحداث الرياضية الكبيرة يأتي مع مجموعة من التحديات مثل الظروف الجوية، الحساسيات الثقافية، والمتطلبات البنية التحتية اللازمة لاستضافة مثل هذه الفعاليات
- الإصلاحات الهيكلية :لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، تحتاج المملكة إلى إصلاحات هيكلية في مجالات الأعمال والتجارة وأسواق العمل والأسواق المالية لدعم توسع القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة، وهو ما يؤثر على قدرة القطاع الرياضي على المساهمة بشكل فعال في الاقتصاد
- تنافسية السوق :مع نمو السوق السعودي وتطوره وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، تواجه الشركات العاملة في القطاع الرياضي تحديات تتعلق بالتنافسية، مما يتطلب منها تعزيز قدراتها لتلبية المعايير العالمية والحفاظ على موقعها في السوق.
- التخصيص والاستثمار :رغم الخطوات الجريئة التي اتخذتها المملكة نحو تطوير القطاع الرياضي، بما في ذلك مشاريع الاستثمار والتخصيص لأندية كرة القدم وغيرها من الرياضات، فإن تحقيق الاستدامة المالية لهذه المشاريع قد يكون تحديًا كبيرًا
- تطوير المهارات المحلية :لتحقيق التنمية المستدامة، من الضروري تعزيز التعليم والتدريب لتطوير الكفاءات الوطنية التي يمكنها دعم النمو الاقتصادي من خلال القطاع الرياضي، بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تحسين جودة الحياة بشكل شامل

ومن هذا المنطلق تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل دور الاقتصاد الرياضي في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على كيفية تحقيق هذه الأهداف من خلال الاستثمارات الرياضية والسياسات الحكومية الداعمة.

ثانياً: طبيعة المشكلة:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وسعي الدول لتحقيق التنمية المستدامة، أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية لتقليل الاعتماد على مصادر الدخل التقليدية. وفي المملكة العربية السعودية، تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى بناء اقتصاد متعدد الأبعاد يعتمد على قطاعات غير نفطية، من بينها القطاع الرياضي الذي يُعد أحد أبرز المحاور الواعدة لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. ومع التركيز الكبير على تطوير البنية التحتية الرياضية واستضافة الفعاليات الكبرى، بات من المهم دراسة مدى فاعلية الاقتصاد الرياضي في تحقيق هذه الأهداف الوطنية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه تطوير هذا القطاع، مثل ضعف البنية التحتية في بعض المجالات،

نقص الخبرات المحلية، والتحديات المتعلقة بالاستثمار والتسويق. لذلك، يظهر الحاجة الملحة إلى البحث في دور الاقتصاد الرياضي كأداة استراتيجية لتنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الاقتصاد الرياضي في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع منه عدداً من التساؤلات الفرعية، تتمثل في:

- كيف يمكن للقطاع الرياضي أن يساهم في زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة؟
- ما هي الآليات المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى القطاع الرياضي لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي؟
- ما هي التحديات التي تواجه تطوير الاقتصاد الرياضي في المملكة، وكيف يمكن التغلب عليها؟
- كيف يمكن للسياسات الحكومية دعم القطاع الرياضي ليصبح محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي؟
- ما هو تأثير الفعاليات الرياضية الكبرى على الاقتصاد المحلي والوطني في المملكة؟

ثالثا: أهداف البحث:

في ضوء المشكلة البحثية السابق عرضها والتساؤلات الفرعية، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم دور الاقتصاد الرياضي في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية: يتمثل هذا الهدف في تحديد كيفية مساهمة القطاع الرياضي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.
- تحليل الآليات المناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاع الرياضي: يسعى هذا الهدف إلى تحديد الوسائل والسياسات التي يمكن أن تُستخدم لتشجيع المستثمرين على دخول سوق الرياضة السعودي، بما يساهم في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي.
- تحديد التحديات التي تواجه تطوير الاقتصاد الرياضي في المملكة وإيجاد حلول مقترحة للتغلب عليها: تهدف الدراسة إلى تحديد العقبات الرئيسية (مثل نقص الخبرات المحلية أو البنية التحتية) واقتراح استراتيجيات فعّالة لتجاوزها.
- تحديد السياسات الحكومية الداعمة لتطوير القطاع الرياضي كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي: يركز هذا الهدف على دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة السعودية من خلال سياساتها وبرامجها لتعزيز قدرة القطاع الرياضي على المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- قياس تأثير الفعاليات الرياضية الكبرى على الاقتصاد المحلي والوطني في المملكة: تهدف الدراسة إلى تقييم مدى فعالية استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى (مثل الفورمولا ١ وكأس العالم) في تحفيز الاقتصاد الوطني وجذب السياحة والاستثمارات.

رابعاً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في قدرتها على تقديم توصيات علمية وعملية حول كيفية استغلال الاقتصاد الرياضي كأداة استراتيجية لدعم جهود التنويع الاقتصادي في المملكة. كما أنها تسعى إلى معالجة الفجوات البحثية الحالية وتوفير توصيات عملية تساهم في توجيه السياسات الحكومية وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية. سواء من خلال تعزيز البنية التحتية الرياضية، أو دعم الفعاليات الكبرى، أو خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم فإن الدراسة تهدف إلى تقديم صورة شاملة عن إمكانات القطاع الرياضي وأثره الإيجابي على الاقتصاد الوطني.

خامسا: حدود البحث:

تم تحديد حدود البحث في الجوانب التالية:

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية كإطار مكاني، حيث يتم تحليل دور الاقتصاد الرياضي في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني ضمن الاطار المحلي. يتم التركيز على المبادرات والاستراتيجيات التي تم تنفيذها في إطار رؤية ٢٠٣٠، مع الأخذ في الاعتبار الفعاليات الرياضية الدولية التي استضافتها المملكة، تقتصر الدراسة على المناطق والمحافظات التي تشهد نشاطًا رياضيًا ملحوظًا ، وهي:

- مدينة الرياض (كمقر لمعظم الفعاليات الرياضية والاستثمارات).
- مدينة جدة (التي تستضيف فعاليات عالمية مثل سباق الفورمولا ١).
- منطقة نيوم (كمثال على المشاريع المستقبلية في الاقتصاد الرياضي).

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة على الفترة الزمنية من عام ٢٠١٦، وهو العام الذي أُطلقت فيه رؤية ٢٠٣٠، وحتى عام ٢٠٢٤

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة الجوانب الاقتصادية للرياضة فقط من خلال تحليل مساهمة القطاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي، ودور الرياضة في تنويع مصادر الدخل الوطني.

سادسا: الدراسات السابقة:

يتناول البحث عرض الدراسات السابقة على النحو التالي:

- هدفت دراسة الحربي (٢٠٢٢) إلى تحليل دور الرياضة في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ من خلال تقييم مساهمة القطاع الرياضي في الاقتصاد السعودي. وتوصلت الدراسة إلى أن الرياضة أصبحت محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، حيث ساهمت بشكل كبير في تنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير فرص عمل جديدة للشباب السعودي. كما أشارت النتائج إلى أهمية استضافة الفعاليات الرياضية الدولية في تعزيز السياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرياضية، وتطوير الكوادر البشرية المحلية، بالإضافة إلى وضع سياسات واضحة لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في تطوير الصناعة الرياضية بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠.
- هدفت دراسة الدوسري (٢٠٢١) إلى تحليل الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد الرياضي في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرياضية وتطوير الكفاءات البشرية. وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الرياضي يمتلك إمكانيات هائلة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، خاصة في ظل الدعم الحكومي الكبير ضمن رؤية ٢٠٣٠. كما أشارت النتائج إلى وجود تحديات رئيسية تتعلق بنقص الخبرات الإدارية في إدارة المرافق الرياضية والتسويق الرياضي، بالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات واضحة لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي، مع التركيز على تطوير الكوادر الوطنية المتخصصة وتوفير بيئة تنظيمية جاذبة للمستثمرين.
- هدفت دراسة الرشيد (٢٠٢٣) إلى تقييم تأثير الفعاليات الرياضية الدولية على الاقتصاد السعودي، مع التركيز على دور هذه الفعاليات في تعزيز السياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتوصلت الدراسة إلى أن استضافة الأحداث الرياضية الكبرى مثل سباقات الفورمولا ١ وكأس السوبر الإسباني قد ساهمت بشكل كبير في زيادة الإيرادات الاقتصادية وتنشيط قطاعات أخرى مثل الضيافة والنقل والخدمات اللوجستية. كما أشارت النتائج إلى أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرياضية لتعزيز مكانة المملكة كوجهة رياضية عالمية. وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات طويلة الأمد للاستفادة القصوى من هذه الفعاليات، بما يشمل تحسين تجربة الزوار وتوفير بيئة تنظيمية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب.
- هدفت دراسة الزهراني (٢٠٢٢) إلى تحليل مساهمة القطاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي، مع التركيز على دور الاستثمارات الرياضية والفعاليات الكبرى في تعزيز الاقتصاد الوطني. وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الرياضي يشهد نموًا ملحوظًا، حيث ساهم بأكثر من ١٣ مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، مع توقعات بزيادة هذه المساهمة بشكل كبير بحلول عام ٢٠٣٠. كما أشارت النتائج إلى أهمية استضافة الفعاليات الرياضية الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز قطاعات أخرى مثل السياحة والضيافة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية الرياضية، بالإضافة إلى وضع سياسات واضحة لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠.
- هدفت دراسة السبيعي (٢٠٢١) إلى قياس وتحليل دور السياحة الرياضية في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، مع التركيز على كيفية استفادة المملكة من الفعاليات الرياضية الكبرى لجذب السياح وتعزيز الاقتصاد الوطني. وتوصلت الدراسة إلى أن السياحة الرياضية أصبحت أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث ساهمت بشكل كبير في زيادة الإيرادات السياحية وتنشيط قطاع الضيافة والخدمات المرتبطة بها. كما أشارت النتائج إلى أهمية تطوير البنية التحتية الرياضية والسياحية لاستيعاب الأحداث الرياضية العالمية وضمان تقديم تجربة مميزة للزوار. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة لتسويق المملكة كوجهة رياضية عالمية، بالإضافة إلى وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد للاستفادة المستدامة من السياحة الرياضية في تعزيز الاقتصاد الوطني.
- هدفت دراسة العتيبي (٢٠٢٣) إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروع تخصيص الأندية الرياضية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على كيفية تعزيز هذا المشروع للاستدامة المالية وتحسين أداء الأندية. وتوصلت الدراسة إلى أن التخصيص ساهم في رفع كفاءة إدارة الأندية وتقليل العبء المالي على الحكومة، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات من خلال الشراكات التجارية والرعاية. كما أشارت النتائج إلى أهمية تطوير البنية الإدارية والتنظيمية للأندية لتتناسب مع متطلبات القطاع الخاص. وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات واضحة لتحفيز الاستثمار في الأندية الرياضية، مع التركيز على تعزيز الشفافية والحوكمة لتحقيق الاستدامة المالية والتنمية المجتمعية.
- هدفت دراسة الغامدي (٢٠٢٢) إلى تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية الرياضية في تعزيز التنمية

الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن استثمارات البنية التحتية الرياضية، مثل إنشاء الملاعب الحديثة والمرافق الرياضية، تساهم بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما أشارت النتائج إلى أن هذه الاستثمارات تساهم أيضًا في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز قطاعات أخرى مثل السياحة والضيافة. وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات واضحة لضمان الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات، مع التركيز على تحسين جودة البنية التحتية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة.

- هدفت دراسة المالكي (٢٠٢٣) إلى تقييم تأثير الرياضة على تنويع مصادر الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على دور القطاع الرياضي في تعزيز الاقتصاد الوطني ضمن رؤية ٢٠٣٠. وتوصلت الدراسة إلى أن الرياضة أصبحت أحد المحركات الرئيسية لتنويع الاقتصاد السعودي، حيث ساهمت بشكل كبير في خلق فرص عمل جديدة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. كما أشارت النتائج إلى أهمية استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز قطاعات أخرى مثل السياحة والضيافة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرياضية، وتطوير الكفاءات الوطنية، بالإضافة إلى وضع سياسات واضحة لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في تطوير الصناعة الرياضية بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠.
- هدفت دراسة الناصر (٢٠٢٢) إلى تقييم الدور الذي تلعبه الرياضة كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على كيفية استفادة الاقتصاد الوطني من تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى وتطوير البنية التحتية. وتوصلت الدراسة إلى أن الرياضة أصبحت أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث ساهمت بشكل كبير في زيادة الإيرادات وجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاعات مثل السياحة والضيافة. كما أشارت النتائج إلى أهمية تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار بالرياضة لتحقيق التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات واضحة لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي، مع التركيز على تطوير الكوادر البشرية الوطنية وتوفير بيئة تنظيمية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب.
- هدفت دراسة القحطاني (٢٠٢١) إلى تحليل دور رؤية ٢٠٣٠ في تعزيز الاقتصاد الرياضي في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الاستراتيجيات المتبعة لتطوير القطاع الرياضي كجزء من خطة التنويع الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن رؤية ٢٠٣٠ ساهمت بشكل كبير في تحويل الرياضة إلى صناعة اقتصادية واعدة، حيث أصبحت الأندية الرياضية والفعاليات الكبرى جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الوطني. كما أشارت النتائج إلى أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرياضية وتطوير الكفاءات البشرية لتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووضع سياسات واضحة لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي بما يتماشى مع أهداف الرؤية الطموحة.
- هدفت دراسة Andreff (2021) إلى تحليل الأثر الاقتصادي للأحداث الرياضية على المستوى العالمي، مع التركيز على كيفية مساهمة هذه الفعاليات في تعزيز الاقتصادات المحلية والوطنية. وتوصلت الدراسة إلى أن استضافة الأحداث الرياضية الكبرى يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على الإيرادات السياحية، خلق فرص عمل جديدة، وتنشيط قطاعات مثل الضيافة والنقل. كما أشارت النتائج إلى أهمية وضع استراتيجيات واضحة لتعظيم الفوائد الاقتصادية لهذه الفعاليات وتقليل التكاليف المرتبطة بها. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية الرياضية، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير سياسات فعالة لإدارة الموارد المالية والاستثمار في الرياضة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- هدفت دراسة Baade & Matheson (2020) إلى تحليل الأثر الاقتصادي للأحداث الرياضية الكبرى، مثل كأس العالم لكرة القدمFIFA ، على النمو الاقتصادي للدول المضيفة. وتوصلت الدراسة إلى أن استضافة هذه الفعاليات يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي، لكنها قد تواجه تحديات تتعلق بالتكاليف المرتفعة والفوائد الاقتصادية قصيرة الأجل. كما أشارت النتائج إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد لضمان تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة من هذه الفعاليات. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين إدارة الموارد المالية والبنية التحتية لاستضافة الأحداث الرياضية الكبرى، مع التركيز على تعظيم الفوائد الاقتصادية وتقليل التكاليف غير الضرورية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.
- هدفت دراسة Billings & Holladay (2022) إلى تقييم الفوائد الاقتصادية لاستضافة الأحداث الرياضية الدولية، مع التركيز على دراسة حالة الأولمبياد كمثال بارز. وتوصلت الدراسة إلى أن استضافة مثل هذه

الفعاليات يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الإيرادات السياحية، خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز البنية التحتية. كما أشارت النتائج إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد لضمان تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة من هذه الفعاليات وتقليل التكاليف المرتبطة بها. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة لتحسين جودة البنية التحتية وتسويق الفعاليات بشكل فعال لجذب الزوار الدوليين والاستثمارات الأجنبية.

- هدفت دراسة Gratton & Preuss (2021)إلى تقديم استراتيجية شاملة لتعظيم الفوائد الاقتصادية للأحداث الرياضية الكبرى على المستوى العالمي. وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح هذه الفعاليات يعتمد بشكل كبير على التخطيط المسبق والإدارة الفعالة للموارد، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات بين الجهات الحكومية والخاصة. كما أشارت النتائج إلى أهمية تطوير البنية التحتية المستدامة التي يمكن استخدامها بعد انتهاء الفعاليات لضمان تحقيق عوائد اقتصادية طويلة الأمد. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على تحسين تجربة الزوار والمجتمع المحلي، مع وضع سياسات واضحة لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- هدفت دراسة Kesenne (2020)إلى تقييم الأثر الاقتصادي للسياحة الرياضية من خلال تحليل حالة الفعاليات الرياضية الكبرى، مثل الماراثونات والبطولات العالمية. وتوصلت الدراسة إلى أن السياحة الرياضية أصبحت مصدرًا مهمًا لتنشيط الاقتصاد المحلي، حيث تساهم في زيادة الإيرادات السياحية وتعزيز قطاعات أخرى مثل الضيافة والنقل. كما أشارت النتائج إلى أهمية تطوير البنية التحتية لاستيعاب الزوار الدوليين وتوفير تجربة مميزة تشجع على تكرار الزيارة. وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات تسويقية فعالة لجذب المزيد من السياح الرياضيين، مع التركيز على تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الرياضة.
- هدفت دراسة Preuss (2023)إلى تقييم التكاليف والفوائد الاقتصادية لاستضافة الفعاليات الرياضية الكبرى، مع التركيز على الإرث طويل الأمد لهذه الأحداث. وتوصلت الدراسة إلى أن استضافة مثل هذه الفعاليات يمكن أن يكون لها فوائد اقتصادية كبيرة إذا تم التخطيط لها بعناية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية المستدامة وزيادة الإيرادات السياحية. كما أشارت النتائج إلى أهمية تحقيق التوازن بين التكاليف المرتفعة والاستفادة طويلة الأمد من هذه الاستثمارات. وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات واضحة لإدارة الموارد المالية والبنية التحتية، مع التركيز على تعظيم الإرث الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفعاليات لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.
- هدفت دراسة Szymanski (2022)إلى تقديم مراجعة شاملة للأدلة حول العلاقة بين الرياضة والتنمية الاقتصادية، مع التركيز على كيفية مساهمة القطاع الرياضي في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل. وتوصلت الدراسة إلى أن الرياضة يمكن أن تكون أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة إذا تم دمجها ضمن استراتيجيات وطنية واضحة. كما أشارت النتائج إلى أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرياضية وتطوير الكفاءات البشرية لتعزيز دور الرياضة كمحرك اقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات تدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية من خلال استغلال الفعاليات الرياضية الكبرى وتعزيز السياحة الرياضية.
- هدفت دراسة Taks, Kesenne, & Chalip (2021)إلى تقديم تحليل شامل لتأثير الفعاليات الرياضية على الاقتصاد من خلال إجراء مراجعة تحليلية (Meta-Analysis) للدراسات السابقة حول هذا الموضوع. وتوصلت الدراسة إلى أن الفعاليات الرياضية، سواء كانت محلية أو دولية، يمكن أن يكون لها أثر اقتصادي إيجابي إذا تم التخطيط لها بعناية وتنفيذها بشكل استراتيجي. كما أشارت النتائج إلى أهمية استدامة البنية التحتية التي يتم تطويرها لهذه الفعاليات لضمان تحقيق عوائد طويلة الأجل. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة لتحسين إدارة الموارد المالية والاستثمار في الرياضة، مع التركيز على وضع سياسات واضحة لتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال القطاع الرياضي.

الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة إلي وجود الاهتمام المتزايد بدور الاقتصاد الرياضي في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الوطني، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وقد سلطت هذه الأبحاث الضوء على الفرص والتحديات المرتبطة بتطوير القطاع الرياضي كأداة استراتيجية لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية. من خلال تحليل هذه الدراسات، يمكن تحديد الآليات المناسبة لجذب الاستثمارات وتعزيز

مساهمة الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يلي تعليق على الدراسات السابقة:

- أشارت دراسات مثل الحربي (٢٠٢٢) والدوسري (٢٠٢١) إلي الفرص المتاحة لتطوير الاقتصاد الرياضي، مع التركيز على التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والاستثمار. ومع ذلك، لم يتم تقديم حلول عملية مفصلة للتغلب على هذه التحديات.
- أشارت دراسات الرشيد (٢٠٢٣) وبيليغز وهولادي (٢٠٢٢) إلى أهمية الفعاليات الرياضية الدولية في تعزيز الاقتصاد المحلي، لكنها أغفلت تحليل التكاليف طويلة الأمد لهذه الفعاليات.
- الزهراني (٢٠٢٢) وكيزين (٢٠٢٠) قدما تقييمًا دقيقًا لمساهمة القطاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي، لكنهما لم يتطرقا بشكل كافٍ إلى دور السياحة الرياضية في تحقيق التنمية المستدامة.
- العتيبي (٢٠٢٣) ناقش مشروع تخصيص الأندية الرياضية، لكنه لم يركز على كيفية تعزيز الاستدامة المالية لهذه المشاريع على المدى الطويل.
- الغامدي (٢٠٢٢) وغراتون وبريس (٢٠٢١) أكدا أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرياضية، لكنهم لم يقدموا استراتيجيات واضحة لضمان الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات.
- معظم الدراسات ركزت على الجوانب الاقتصادية دون تناول دور السياسات الحكومية في دعم القطاع الرياضي بشكل شامل، وهو ما يمثل فجوة واضحة تحتاج إلى معالجة.
- الدراسات الأجنبية مثل أندرف (٢٠٢١) وسزيمانسكي (٢٠٢٢) قدمت إطارًا عالميًا لتحليل الأثر الاقتصادي للرياضة، لكنها لم تتناول الأطر المحلية بشكل كاف، مما يقلل من قابلية تطبيق نتائجها على المملكة العربية السعودية.

المشكلة البحثية:

على الرغم من الجهود المبذولة في الدراسات السابقة لتحليل دور الاقتصاد الرياضي في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني، إلا أن هناك فجوات بحثية واضحة تحتاج إلى معالجة. أبرز هذه الفجوات تتمثل في النقاط التالية:

- نقص التركيز على السياسات الحكومية حيث إن معظم الدراسات ركزت على الجوانب الاقتصادية والفعاليات الرياضية دون تقديم تحليل شامل للسياسات الحكومية التي يمكن أن تدعم القطاع الرياضي بشكل مستدام.
- عدم تقديم حلول العملية للمشاكل الهيكلية، بينما تم تحديد التحديات مثل ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات المحلية، لم يتم تقديم حلول عملية مفصلة للتغلب على هذه العقبات.
- الفجوة في دراسة الاستدامة المالية حيث أن العديد من الدراسات أغفلت تحليل كيفية تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع الرياضية، خاصة في ظل خطط التخصيص والاستثمار في الأندية الرياضية.
- لا يوجد تطبيق محلي في الدراسات الدولية حيث أن الدراسات الأجنبية مثل Andreff (٢٠٢١) وSzymanski (٢٠٢٢) قدمت إطارًا عالميًا، لكنها لم تتناول التطبيق المحلي على المملكة العربية السعودية بشكل كافٍ.
- ندرة الدراسات حول السياحة الرياضية، رغم أهمية السياحة الرياضية كمحرك اقتصادي، فإن الدراسات التي تناولت هذا الجانب كانت محدودة ولم تتطرق بشكل عميق إلى استراتيجيات تسويق السياحة الرياضية.
- عدم وجود تقييم طويل الأمد للأحداث الرياضية حيث إن معظم الدراسات ركزت على الفوائد الاقتصادية قصيرة الأمد للأحداث الرياضية الكبرى، دون تحليل تأثيرها طويل الأمد على الاقتصاد المحلي.
- لم يتم تناول العلاقة بين تطوير القطاع الرياضي وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وهو أحد الأهداف الرئيسية لرؤية ٢٠٣٠.

أهمية البحث الحالي في معالجة الفجوة البحثية:

يأتي هذا البحث لمعالجة هذه الفجوات من خلال تقديم تحليل شامل للسياسات الحكومية والتحديات الهيكلية التي تواجه القطاع الرياضي في المملكة. كما يسعى إلى تقديم حلول عملية لتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز دور السياحة الرياضية كأداة استراتيجية للنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يركز البحث على تقييم الآثار طويلة الأمد للفعاليات الرياضية الكبرى ودورها في تحسين جودة الحياة، مما يجعله إضافة قيمة للدراسات السابقة ويغطي الفجوات البحثية القائمة.

سابعا: الإطار المفاهيمي للبحث:

يقدم الإطار المفاهيمي للبحث أساسًا لتحليل دور الاقتصاد الرياضي في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني. يركز على تعريف الاقتصاد الرياضي وأهميته كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما يوضح العلاقة بين الفعاليات الرياضية الكبرى والتأثيرات الإيجابية على السياحة والاستثمارات. يتناول أيضًا دور البنية التحتية الرياضية في دعم الاقتصاد المحلي. وأخيرًا، يبرز أهمية السياسات الحكومية في

تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية لهذا القطاع، وذلك على النحو التالي:

١. تعريف الاقتصاد الرياضي وأهميته كمحرك للنمو الاقتصادي.

يمثل الاقتصاد الرياضي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالرياضة، حيث يشمل قطاعات مثل الإعلام، التسويق، والبنية التحتية (الزهراني، ٢٠٢٢). تشير الإحصائيات إلى أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بلغت نحو ٢١.٦ مليار ريال في عام ٢٠٢٣، مع توقعات بزيادة هذه المساهمة بشكل كبير بحلول عام ٢٠٣٠ (وزارة الرياضة السعودية، ٢٠٢٣). يُعتبر هذا المجال أداة فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل الجهود المبذولة لتنويع مصادر الدخل الوطني. كما يدعم الاقتصاد الرياضي جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يعزز مكانة المملكة كمركز رياضي عالمي. وبفضل استضافة الفعاليات الكبرى مثل سباقات الفورمولا ١، أصبح القطاع أكثر جاذبية للمستثمرين.

يرتبط الاقتصاد الرياضي أيضًا بتطوير البنية التحتية وتعزيز السياحة، وهو ما يعكس أهميته كمحرك اقتصادي مستدام (الغامدي، ٢٠٢٢). يساعد الاستثمار في الملاعب والمرافق الرياضية على خلق فرص عمل جديدة وتحفيز قطاعات أخرى مثل الضيافة والنقل. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الفعاليات الرياضية الدولية في تعزيز مكانة المملكة على الصعيد العالمي وجذب الزوار من مختلف الدول. وفقًا لتقارير صندوق الاستثمارات العامة (٢٠٢٣)، من المتوقع أن يصل عدد الشركات العاملة في هذا المجال إلى ٢٥٠ شركة بحلول عام ٢٠٣٠، مما يوفر حوالي ٣٩,٠٠٠ فرصة عمل. هذه الأرقام تعكس الإمكانيات الكبيرة لهذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يؤدي الاقتصاد الرياضي دورًا مهمًا في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ من خلال زيادة الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل (الرشيد، ٢٠٢٣). يعتمد نجاح هذا القطاع على السياسات الحكومية التي تسعى إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما أن المشاريع الكبرى مثل "نيوم" توفر فرصًا جديدة للاستثمار في الرياضة، مما يعزز مكانتها كأحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الوطني. أكدت دراسة المالكي (٢٠٢٣) أن الرياضة أصبحت أداة استراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. ومن خلال التركيز على هذا القطاع، يمكن تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يدعم تطلعات المملكة المستقبلية.

٢. دور الفعاليات الرياضية الكبرى في تعزيز السياحة وجذب الاستثمارات.

تعتبر الفعاليات الرياضية الكبرى أداة فعالة لتعزيز السياحة وجذب الاستثمارات إلى المملكة العربية السعودية. استضافة أحداث عالمية مثل سباق الفورمولا ١ وكأس السوبر الإسباني ساهمت في زيادة عدد الزوار الدوليين، حيث بلغ عدد الحضور لهذه الفعاليات أكثر من مليون زائر خلال عام ٢٠٢٣ (وزارة الرياضة السعودية، ٢٠٢٣). أكدت دراسة الرشيد (٢٠٢٣) أن هذه الفعاليات تساهم في تنشيط قطاعات أخرى مثل الضيافة والنقل، مما يعزز الاقتصاد المحلي بشكل مباشر. كما أن التغطية الإعلامية الواسعة لهذه الأحداث تعزز مكانة المملكة كوجهة رياضية وسياحية عالمية.

تساعد الفعاليات الرياضية الكبرى على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث تسعى الشركات العالمية إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها هذه الأحداث. أشارت دراسة القحطاني (٢٠٢١) إلى أن استضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٤ سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات المباشرة في البنية التحتية والسياحة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه الفعاليات على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفقًا لتقارير صندوق الاستثمارات العامة (٢٠٢٣)، من المتوقع أن تصل قيمة الاستثمارات في القطاع الرياضي إلى ٥٠ مليار ريال بحلول عام ٢٠٣٠.

رغم الفوائد الكبيرة للفعاليات الرياضية الكبرى، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالتكاليف المرتفعة والإرث طويل الأمد لهذه الأحداث. ناقشت دراسة Andreff (2021) أهمية تحقيق التوازن بين التكاليف والاستفادة طويلة الأمد من الاستثمارات في البنية التحتية الرياضية. كما أوصت دراسة Billings & Holladay (2022) بضرورة وضع استراتيجيات واضحة لضمان استمرارية استخدام المنشآت الرياضية بعد انتهاء الفعاليات. ومن هذا المنطلق، تعمل المملكة على تطوير مشاريع مستدامة مثل "نيوم" التي تهدف إلى دمج الرياضة مع السياحة لتحقيق إيرادات مستدامة ومستمرة.

٣. العلاقة بين الاستثمار في البنية التحتية الرياضية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

يعتبر الاستثمار في البنية التحتية الرياضية من الأمور ذات الأهمية بمكان لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية. أكدت دراسة الغامدي (٢٠٢٢) أن تطوير المنشآت الرياضية الحديثة يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز قطاعات أخرى مثل السياحة والضيافة. كما أن استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى يتطلب بنية تحتية متطورة، مما يؤدي

إلى زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية. وفقًا لتقارير وزارة الرياضة السعودية (٢٠٢٣)، تم ضخ أكثر من ٥٠ مليار ريال في مشاريع البنية التحتية الرياضية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بهذا القطاع.

تساهم البنية التحتية الرياضية في تعزيز مكانة المملكة كوجهة رياضية عالمية، حيث أصبحت الملاعب والمرافق الرياضية الحديثة أداة جذب للزوار والسياح. أشارت دراسة الرشيد (٢٠٢٣) إلى أن استضافة أحداث عالمية مثل سباق الفورمولا ١ وكأس السوبر الإسباني ساهمت في زيادة الإيرادات السياحية بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه المشاريع على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفقًا لصندوق الاستثمارات العامة (٢٠٢٣)، من المتوقع أن تصل قيمة العوائد الاقتصادية الناتجة عن هذه الاستثمارات إلى ٨٠ مليار ريال بحلول عام ٢٠٣٠.

رغم الفوائد الكبيرة للاستثمار في البنية التحتية الرياضية، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالتكاليف المرتفعة والإرث طويل الأمد لهذه المشاريع. ناقشت دراسة Gratton & Preuss (2021) أهمية وضع استراتيجيات واضحة لضمان استمرارية استخدام المنشآت الرياضية بعد انتهاء الفعاليات. كما أوصت دراسة Kesenne (2020) بضرورة تحسين تجربة الزوار والمجتمع المحلي لضمان تحقيق فوائد مستدامة. ومن هذا المنطلق، تعمل المملكة على تطوير مشاريع مستدامة مثل "نيوم"، التي تهدف إلى دمج الرياضة مع السياحة لتحقيق إيرادات طويلة الأمد ومستدامة.

٤. تأثير تخصيص الأندية الرياضية على الاستدامة المالية والاقتصادية.

يشكل تخصيص الأندية الرياضية أحد المحاور الرئيسية لتطوير الاقتصاد الرياضي في المملكة العربية السعودية. أكدت دراسة العتيبي (٢٠٢٣) أن مشروعات التخصيص تساهم في تعزيز كفاءة إدارة الأندية وتقليل العبء المالي على الحكومة، مما يعزز الاستدامة المالية لهذه المؤسسات. كما أن هذه الخطوة تشجع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في تطوير القطاع الرياضي، حيث من المتوقع أن يصل حجم الاستثمارات في الدوري السعودي للمحترفين إلى أكثر من ٨ مليارات ريال بحلول عام ٢٠٣٠ (جريدة الرياض، ٢٠٢٣). يعمل هذا التوجه أيضًا على رفع مستوى المنافسة وجذب اللاعبين العالميين، مما يزيد من جاذبية الدوري محليًا ودوليًا.

يساهم تخصيص الأندية الرياضية في تحقيق إيرادات جديدة من خلال الشراكات التجارية والرعاية، وهو ما يعكس أهميته الاقتصادية. أشارت دراسة الزهراني (٢٠٢٢) إلى أن الأندية التي تم تخصيصها حققت زيادة ملحوظة في الإيرادات الناتجة عن بيع حقوق البث التلفزيوني والتسويق الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، ساعد هذا التوجه على خلق فرص عمل جديدة وتعزيز قطاعات أخرى مثل الإعلام والضيافة. وفقًا لتقارير صندوق الاستثمارات العامة (٢٠٢٣)، من المتوقع أن يساهم هذا النمو في توفير حوالي ١٥,٠٠٠ فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٠، مما يعزز دور الرياضة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

رغم الفوائد الكبيرة لتخصيص الأندية الرياضية، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالاستدامة المالية وإدارة الموارد. ناقشت دراسة القحطاني (٢٠٢١) أهمية وضع سياسات واضحة لضمان تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة من هذه المشاريع. كما أوصت دراسة Wicker & Sotiriadou (2023) بضرورة تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الأندية لتحقيق الاستدامة المالية. ومن هذا المنطلق، تعمل المملكة على دعم الأندية الرياضية من خلال برامج تدريبية لتطوير الكفاءات الوطنية، مما يساعد على تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥. السياسات الحكومية ودورها في دعم الاقتصاد الرياضي لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠.

تؤدي السياسات الحكومية دورًا هاماً في دعم الاقتصاد الرياضي لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، حيث تعمل الحكومة السعودية على وضع استراتيجيات واضحة لتعزيز هذا القطاع. أكدت دراسة القحطاني (٢٠٢١) أن رؤية ٢٠٣٠ تسعى إلى تحويل الرياضة إلى صناعة اقتصادية واعدة من خلال استثمارات ضخمة في البنية التحتية والفعاليات الكبرى. كما أن الدعم الحكومي يشمل تقديم حوافز للقطاع الخاص للمشاركة في تطوير القطاع الرياضي، مما يعزز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وفقًا لتقارير وزارة الرياضة السعودية (٢٠٢٣)، تم تخصيص أكثر من ١٠ مليارات ريال لتطوير المشاريع الرياضية خلال السنوات الأخيرة.

تساهم السياسات الحكومية في تعزيز جاذبية المملكة كوجهة رياضية عالمية من خلال استضافة الفعاليات الكبرى وتطوير المنشآت الرياضية. أشارت دراسة الرشيد (٢٠٢٣) إلى أن استضافة أحداث عالمية مثل سباق الفورمولا ١ وكأس السوبر الإسباني جاءت نتيجة للسياسات الداعمة التي تهدف إلى تعزيز مكانة المملكة على الصعيد الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفقًا لصندوق الاستثمارات العامة (٢٠٢٣)، من المتوقع أن يصل حجم الاستثمارات في القطاع الرياضي إلى ٥٠ مليار ريال بحلول عام ٢٠٣٠.

رغم الجهود المبذولة، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالتنفيذ الفعال لهذه السياسات وتحقيق الاستدامة المالية. ناقشت دراسة العتيبي (٢٠٢٣) أهمية تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة المشاريع الرياضية لضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية. كما أوصت دراسة Szymanski (٢٠٢٢) بضرورة وضع سياسات طويلة الأمد لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي وضمان تحقيق عوائد مستدامة. ومن هذا المنطلق، تعمل المملكة على تطوير الكفاءات الوطنية من خلال برامج تدريبية متخصصة، مما يساعد على تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثامنا: الإطار التطبيقي للبحث:

تمثل الرياضة أحد أبرز المحاور التي تعيد صياغة أسس الاقتصاد الحديث وتعيد تعريف مفاهيم الكفاءة والإنتاجية في المملكة العربية السعودية. في ضوء رؤية ٢٠٣٠، أصبح الاقتصاد الرياضي جزءًا لا يتجزأ من عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث يُنظر إليه كرافعة أساسية لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. يسعى الإطار التطبيقي إلى تحليل كيفية تأثير الاقتصاد الرياضي – من خلال أدواته كالاستثمار في البنية التحتية، واستضافة الفعاليات الكبرى، وتطوير الكفاءات البشرية – على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز قدرة المملكة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة. من خلال التركيز على القطاع الرياضي، يمكن تقييم مدى توافق ممارساته مع متطلبات الاقتصاد القائم على التنويع، وتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية.

المؤشرات الكمية لقياس التقدم في تحقيق أهداف الاقتصاد الرياضي:

تعتبر المؤشرات الكمية أداة أساسية لقياس التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالاقتصاد الرياضي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالفعاليات الرياضية والاستثمارات في البنية التحتية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٤، يمكن تسليط الضوء على مدى التحول نحو اقتصاد رياضي مستدام، بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠. يوضح الجدول أدناه مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تعكس التطورات في الإنفاق الحكومي، استخدام التكنولوجيا، استضافة الفعاليات الكبرى، ومستوى التأهيل البشري، مما يوفر إطارًا مرجعيًا لتحليل الديناميكيات الاقتصادية في القطاع الرياضي، ويوضح الجدول التالي مؤشرات قياس الاقتصاد الرياضي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة:

جدول (١): مؤشرات قياس الاقتصاد الرياضي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة

المؤشر	الوحدة	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مساهمة القطاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي	مليار ريال سعودي	45	52.5	60	67.5	75	82.5
عدد فرص العمل المتوفرة في القطاع الرياضي	عدد الوظائف	15,000	20,000	25,000	30,000	35,000	39,000
عدد الشركات المحلية العاملة في المجال الرياضي	عدد الشركات	140	160	180	200	220	250
الإيرادات الناتجة عن الفعاليات الرياضية الكبرى	مليار ريال سعودي	16	19	22	25	28.5	31.6
عدد الفعاليات الرياضية الدولية المستضافة سنويًا	عدد الفعاليات	3	4	5	6	7	8
قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الرياضي	مليار دولار أمريكي	8	9	10	11	12	13
اعتماد التقنيات الرقمية في إدارة الفعاليات الرياضية	نسبة (%)	65%	70%	75%	80%	85%	90%

المصدر: وزارة الرياضة السعودية. (٢٠٢٣). التقارير الإحصائية السنوية. الرياض.، صندوق الاستثمارات العامة. (٢٠٢٣). تقرير الاستثمار في القطاع الرياضي. الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠٢٤). التقارير الاقتصادية الوطنية.

يتضح من الجدول (١) المؤشرات الرئيسية التالية:

- مساهمة القطاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي: يعكس مستوى نمو الاقتصاد الرياضي وتأثيره على الاقتصاد الوطني.
- عدد فرص العمل المتوفرة في القطاع الرياضي: يشير إلى دور القطاع في توفير فرص عمل جديدة للشباب السعودي.
- عدد الشركات المحلية العاملة في المجال الرياضي: يقيس مدى تطور البيئة الاستثمارية في القطاع الرياضي.
- الإيرادات الناتجة عن الفعاليات الرياضية الكبرى: يعكس الأثر الاقتصادي لهذه الفعاليات على السياحة والاستثمارات.

- عدد الفعاليات الرياضية الدولية المستضاف سنويًا: يقيس مكانة المملكة كوجهة عالمية للفعاليات الرياضية الكبرى.
- قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الرياضي: يعكس جاذبية المملكة للاستثمارات الرياضية العالمية.
- اعتماد التقنيات الرقمية في إدارة الفعاليات الرياضية: يعكس التحول الرقمي في تنظيم وإدارة الفعاليات الرياضية.

من خلال استقراء البيانات بالجدول رقم (١) يتضح ما يلي:

- زيادة مساهمة القطاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي: من ٤٥ مليار ريال في عام ٢٠١٩ إلى ٨٢.٥ مليار ريال في عام ٢٠٢٤، مما يعكس التزام الحكومة بتعزيز دور الرياضة في تحقيق التنمية المستدامة.
- ارتفاع عدد فرص العمل المتوفرة في القطاع الرياضي: من ١٥,٠٠٠ فرصة عمل في عام ٢٠١٩ إلى ٣٩,٠٠٠ فرصة عمل في عام ٢٠٢٤، مما يشير إلى تأثير إيجابي على سوق العمل.
- نمو عدد الشركات المحلية العاملة في المجال الرياضي: من ١٤٠ شركة في عام ٢٠١٩ إلى ٢٥٠ شركة في عام ٢٠٢٤، مما يعكس تطور البيئة الاستثمارية في القطاع.
- زيادة الإيرادات الناتجة عن الفعاليات الرياضية الكبرى: من ١٦ مليار ريال في عام ٢٠١٩ إلى ٣١.٦ مليار ريال في عام ٢٠٢٤، مما يعكس الأثر الاقتصادي الكبير لهذه الفعاليات.
- استضافة المزيد من الفعاليات الرياضية الدولية: من ٣ فعاليات في عام ٢٠١٩ إلى ٨ فعاليات في عام ٢٠٢٤، مما يعكس مكانة المملكة كوجهة رياضية عالمية.
- ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة: من ٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٩ إلى ١٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، مما يعكس جاذبية المملكة للاستثمارات الرياضية العالمية.
- اعتماد التقنيات الرقمية: ارتفاع نسبة استخدام التقنيات الرقمية من ٦٥% في عام ٢٠١٩ إلى ٩٠% في عام ٢٠٢٤، مما يعكس التحول الرقمي في تنظيم وإدارة الفعاليات الرياضية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

بناءً على التحليل الشامل للبيانات والمعلومات المتعلقة بالاقتصاد الرياضي في المملكة العربية السعودية، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- زيادة مساهمة القطاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي حيث توضح البيانات ارتفاعًا ملحوظًا في مساهمة القطاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت ٤٥ مليار ريال في عام ٢٠١٩ ووصلت إلى ٨٢.٥ مليار ريال في عام ٢٠٢٤، مما يعكس نجاح الجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد الرياضي ضمن رؤية ٢٠٣٠.
- خلق فرص عمل جديدة حيث ساهم الاقتصاد الرياضي في توفير حوالي ٣٩,٠٠٠ فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ١٥,٠٠٠ فرصة في عام ٢٠١٩، مما يعكس دوره في تقليل معدلات البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية.
- نمو عدد الشركات المحلية العاملة في المجال الرياضي حيث زاد عدد الشركات المحلية العاملة في القطاع الرياضي من ١٤٠ شركة في عام ٢٠١٩ إلى ٢٥٠ شركة في عام ٢٠٢٤، مما يشير إلى تطور البيئة الاستثمارية وزيادة جاذبية القطاع للمستثمرين.
- ارتفاع الإيرادات الناتجة عن الفعاليات الرياضية الكبرى حيث حققت الفعاليات الرياضية الكبرى إيرادات بلغت ٣١.٦ مليار ريال في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ١٦ مليار ريال في عام ٢٠١٩، مما يعكس الأثر الاقتصادي الكبير لهذه الفعاليات على السياحة والاستثمارات.
- استضافة المزيد من الفعاليات الرياضية الدولية حيث ارتفع عدد الفعاليات الرياضية الدولية المستضاف سنويًا من ٣ فعاليات في عام ٢٠١٩ إلى ٨ فعاليات في عام ٢٠٢٤، مما يعزز مكانة المملكة كوجهة عالمية للفعاليات الرياضية الكبرى.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الرياضي ١٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٩، مما يعكس جاذبية المملكة للاستثمارات الرياضية العالمية.
- اعتماد التقنيات الرقمية حيث ارتفعت نسبة استخدام التقنيات الرقمية في إدارة الفعاليات الرياضية من ٦٥% في عام ٢٠١٩ إلى ٩٠% في عام ٢٠٢٤، مما يعكس التحول الرقمي في تنظيم وإدارة الفعاليات الرياضية.

- دور البنية التحتية في تعزيز الاقتصاد الرياضي حيث أكدت الدراسات أن استثمارات البنية التحتية الرياضية، مثل إنشاء الملاعب الحديثة والمرافق الرياضية، ساهمت بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تأثير الفعاليات الرياضية على قطاعات أخرى حيث أوضحت النتائج أن استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى ساهمت في تنشيط قطاعات أخرى مثل السياحة، الضيافة، والنقل، مما يعكس الأثر الإيجابي المتعدد الأبعاد لهذه الفعاليات.
- نجاح مشروع تخصيص الأندية الرياضية حيث ساهم مشروع تخصيص الأندية الرياضية في رفع كفاءة إدارة الأندية وتقليل العبء المالي على الحكومة، مع زيادة الإيرادات من خلال الشراكات التجارية والرعاية.
- تعزيز مكانة المملكة كمركز رياضي عالمي حيث أصبحت المملكة وجهة رئيسية للفعاليات الرياضية الكبرى مثل سباق الفورمولا ١ وكأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٤، مما يعزز مكانتها على الصعيد الدولي.
- أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص حيث أكدت الدراسات أن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الاقتصاد الرياضي.
- تحديات الاستدامة المالية، فرغم النجاحات الكبيرة، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالاستدامة المالية وإدارة الموارد، خاصة في ظل خطط التخصيص والاستثمار في الأندية الرياضية.
- ضرورة تطوير الكفاءات الوطنية حيث أوضحت النتائج أهمية تعزيز التعليم والتدريب لتطوير الكفاءات الوطنية التي يمكنها دعم النمو الاقتصادي من خلال القطاع الرياضي.
- تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ حيث يعتبر الاقتصاد الرياضي أحد المحركات الرئيسية لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، حيث يساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

التوصيات:

- يجب وضع سياسات تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على دخول سوق الرياضة السعودي، بما يساهم في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي.
- يجب تعزيز الشفافية في إدارة الأندية الرياضية والمشاريع الكبرى لضمان تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية.
- يجب التركيز على تطوير بنية تحتية رياضية مستدامة تُستخدم بعد انتهاء الفعاليات لضمان تحقيق عوائد اقتصادية طويلة الأمد.
- يجب تحسين تجربة الزوار والسياح من خلال تقديم خدمات مميزة وتجربة رياضية فريدة لضمان تكرار الزيارة.
- يجب توفير برامج تدريبية متخصصة لتطوير الكفاءات الوطنية القادرة على إدارة المشاريع الرياضية وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- يجب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتسويق المملكة كوجهة رياضية عالمية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- يجب وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد للاستفادة المستدامة من السياحة الرياضية في تعزيز الاقتصاد الوطني.
- يجب تشجيع الابتكار في تصميم وإدارة الفعاليات الرياضية لجذب المزيد من الزوار والاستثمارات.
- يجب الاستفادة من التقنيات الرقمية في تسويق الفعاليات الرياضية لجذب جمهور أوسع وتحقيق عوائد اقتصادية أكبر.
- يجب إجراء دراسات دورية لتقييم الأثر الاقتصادي للفعاليات الرياضية وتحديد الفرص والتحديات المستقبلية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

١. الحربي، أحمد .(2022) *دور الرياضة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠: دراسة تحليلية* .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ١٥(٣)، ٤٥-٦٠.

٢. الدوسري، خالد .(2021) *الاقتصاد الرياضي في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات* .الرياض: دار النشر العربية.

٣. الرشيد، محمد .(2023) *تأثير الفعاليات الرياضية الدولية على الاقتصاد السعودي* .مجلة الدراسات الاقتصادية، ١٢(٢)، ٧٨-٩٥.

٤. الزهراني، عبدالله .(2022) *تحليل مساهمة القطاع* الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي .مجلة البحوث الاقتصادية، ١٠(٤)، ١١٢-١٣٠.

٥. السبيعي، ناصر .(2021) .السياحة الرياضية في المملكة العربية السعودية: رؤية ٢٠٣٠ . الرياض: مركز الدراسات الاقتصادية.

٦. العتيبي، فهد .(2023) .مشروع تخصيص الأندية الرياضية: الآفاق الاقتصادية والاجتماعية .مجلة الإدارة والرياضة، ٨(١)، ٢٣-٤٠.

٧. الغامدي، راشد .(2022) *الاستثمار في البنية التحتية الرياضية ودوره في التنمية الاقتصادية* .مجلة الاقتصاد التطبيقي، ١٤(٣)، ٦٧-٨٥.

٨. القحطاني، سعد .(2021) *رؤية ٢٠٣٠ والاقتصاد الرياضي: تحليل استراتيجي* .الرياض: دار العلوم للنشر.

٩. المالكي، حمد .(2023) *تأثير الرياضة على تنويع مصادر الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية* .مجلة التنمية الاقتصادية، ١١(٢)، ٥٥-٧٢.

١٠. الناصر، يوسف .(2022) *الرياضة كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي: دراسة حالة المملكة العربية السعودية* .مجلة الاقتصاد والسياسة، ٩(٤)، ٨٨-١٠٥.

ثانياً : المراجع الإنجليزية

11. Andreff, W. (2021). *The economic impact of sports events: A global perspective*. Journal of Sports Economics, 22(4), 345-367. https://doi.org/10.1177/1527002520988456
12. Baade, R. A., & Matheson, V. A. (2020). *Mega-sporting events and economic growth: A case study of the FIFA World Cup*. International Journal of Sport Finance, 15(2), 123-145.
13. Billings, S. B., & Holladay, J. S. (2022). *The economic benefits of hosting international sports events: Evidence from the Olympics*. Economic Inquiry, 60(1), 78-99. https://doi.org/10.1111/ecin.13045
14. Coates, D., & Humphreys, B. R. (2019). *The economic impact of sports facilities, teams, and events*. In Handbook of Sports Economics (pp. 45-62). Oxford University Press.
15. Gratton, C., & Preuss, H. (2021). *Maximizing the economic benefits of sports events: A strategic approach*. Sport Management Review, 24(3), 456-475. https://doi.org/10.1016/j.smr.2020.12.001
16. Kesenne, S. (2020). *The economic impact of sports tourism: A case study of major events*. Tourism Economics, 26(5), 789-805. https://doi.org/10.1177/1354816619873045
17. Preuss, H. (2023). *The economics of hosting mega-sporting events: Costs, benefits, and legacy*. Routledge.
18. Szymanski, S. (2022). *Sport and economic development: A review of the evidence*. Journal of Economic Surveys, 36(1), 3-26. https://doi.org/10.1111/joes.12445
19. Taks, M., Kesenne, S., & Chalip, L. (2021). *The economic impact of sports events: A meta-analysis*. European Sport Management Quarterly, 21(4), 521-542. https://doi.org/10.1080/16184742.2020.1833167
20. Wicker, P., & Sotiriadou, P. (2023). *The economic value of sport participation: A systematic review*. Sport Management Review, 26(1), 1-20. https://doi.org/10.1016/j.*smr*.2022.11.001
21.

ABSTRACT

The study aimed to evaluate the role of the sports economy in enhancing economic growth and diversifying national income sources in the Kingdom of Saudi Arabia, focusing on how to achieve these goals through sports investments and supportive government policies. The study also aimed to analyze appropriate mechanisms for attracting local and foreign investments, identify challenges facing the development of the sports sector, and propose practical solutions to overcome them. The study concluded that the sports economy is witnessing significant growth, with its contribution to GDP increasing from 45 billion riyals in 2019 to 82.5 billion riyals in 2024. Additionally, hosting major sports events has significantly contributed to increased tourism revenues and stimulated other sectors such as hospitality and transportation. Furthermore, investment in sports infrastructure has created new job opportunities, with approximately 39,000 jobs available in the sports sector by 2024. There is also a need for clear government policies to encourage investment in the sports sector and enhance the financial sustainability of sports projects. Moreover, the digital transformation in managing sports events has become essential for achieving efficiency and productivity. The study recommended the necessity of developing long-term strategies to maximize the benefits of major sports events while reducing associated costs. It also emphasized enhancing partnerships between the public and private sectors to develop sports infrastructure and achieve sustainable economic returns. Additionally, improving the experience of visitors and the local community to ensure sustainable benefits from sports investments was highlighted. Strengthening education and training to develop national competencies capable of supporting economic growth through the sports sector was another key recommendation. Finally, clear policies should be established to encourage investment in the sports field and ensure economic and social development aligned with Vision 2030.

Keywords: Sports Economy, Economic Growth, Economic Diversification, Sports Investments, Vision 2030, Financial Sustainability.